الاقتصاد وسياسة الأردن الخارجية فى الأردن (1952–1999)

خالد خلف المحاميد

الملخص

عند تناول مكونات قوة الدولة القومية التقليدية نجد أن الاقتصاد أهم تلك المكونات على الإطلاق، إذ أن المكونات الأخرى جميعها ترتكز عليه، وتستمّد قوتها، وحيويتها منه بشكل كبير. فهو يساهم بقوة في تكوين قوة الدولة القومية في محصلتها النهائية، وتنعكس قوته على فعالية السياسة الخارجية لأية دولة في علاقاتها الدولية. فالاقتصاد يؤثر ويتأثر ويتفاعل معها سلباً أو إيجاباً تبعاً لقوته أو ضعفه كمكوّن من مكونات قوة الدولة، ففي حالة ضعف الاقتصاد، كما هو عليه واقع الحال في الأردن ضعفت قوة الدولة طبقاً لضعفه انطلاقاً من تأثيراته، وتفاعلاته السلبية مع المكونات الداخلية الأخرى، وتداخلاتها مع المؤثرات الإقليمية والدولية. الأمر الذي يترتب عليه ضغط كبير على سياسته الخارجية، ويجعل من بين أولويات أهدافها-بدل أن يكون وسيلة وأداة فاعلة لها- السعي الدائم لحقن هذا المكوّن بمصادر الدعم الخارجي المتواصل، وإمداده بعناصر قوة الدفع الاقتصادي اللازم لبقاء الدولة ككيان سياسي قادر على الاستمرار، والصمود أمام تزايد الكثير من التحديات، والأخطار الداخلية والإقليمية. وعليه تزايد ارتباط نمو الاقتصاد الأردني، والقدرة على التعايش مع المشكلات الاقتصادية المزمنة على قرارات السياسية الخارجية بدرجات كبيرة، تلك القرارات التي كثيراً ما كانت تعكس واقعه الاقتصادي الضعيف. وهذا ما اتضح من خلال ما تم استعراضه وتحليله في هذه الدراسة من قرارات سياسية خارجية على امتداد فترة الدراسة (1952-1999)، وهي فترة حكم الملك حسين بن طلال. وقد خلصت تلك الدراسة أيضاً، إلى أن الاقتصاد الأردني-على امتداد فترة حكم الملك حسين- امتاز بالحيوية المستمدة من القدرة السياسية على التكيّف مع الظروف السياسية المستجدة، واستثمارها باستمرار.. حيث استطاعت تلك القيادة من أن تسخّر قراراتها السياسية في أغلب الأحوان للتغلب على المشكلات الاقتصادية العميقة التي لازمت مراحل تطور

in Jordan (1952- 1999)

khaled khalaf

Abstract

In this research the economic factor appears as one of the important factors, which have been shaping the national-state power. Besides, it supports other factors, and participates in making them more effective. So, economics contributes strongly to formulate the national-state power in the final result. In our case study, Jordan is weak economically, and this weakness determined and made pressure on foreign policy and controlled the present options in front of it, which forced Jordan to search continuously for the foreign support resources. This appears clearly in most decisions of Jordanian foreign policy, during King Husein Binn Talal period (1952-1999). Jordan used its political decisions to beat economic problems, which have been lived, and remained during the Jordanian development periods. Also, availability of economic supports (Aids and loans) through money transferred from outside, or through foreign funds, which come out of good relations (Gulf countries), and political trends with West Countries (esp. U.S.A. and U.K.). Jordanian foreign policy decisions, thus supported the Jordanian situation locally, and regionally, and made it adaptable and acceptable to its economic issues. This was due to success of foreign political decisions in Jordan, which made the rule; "Economics is built on policy, not policy on economics ". As a result, it is difficult to evaluate the Jordanian economy apart from its foreign policy decisions, and for this, economics is a determined factor for the Jordanian foreign policy in the past, present, and future as long as the situation remained the same.

مقدمة :

تعتبر السياسة الخارجية للدول حقل من حقول العلاقات الدولية، ترتبط فعاليتها بمدى القوة الذاتية لأي منها من جهة، وبالقياس إلى قوى الدول والوحدات السياسية الأخرى التي تشاركها نفس الحياة على مسرح السياسة الدولية من الجهة الأخرى، وهذا ما بات يعرف بالنظام السياسي الدولي. أما ترتيب موقع أية دولة في هذا النظام فيتحدد وفق مركزها من القوة بجميع مكوناتها، مما ينعكس في نهاية المطاف على فاعلية تفاعلاتها وعلاقاتها مع غيرها داخل هذا النظام عبر ما اصطلح على تسميته بالسياسة الخارجية [1].

والنظام السياسي الدولي من الناحية البنيوية ينقسم إلى قسمين هما: الدول المهيمنة وتقع في مركز النظام، وهي الدول المتقدمة اقتصادياً وتقنياً، ودول أخرى تابعة تقع على أطراف النظام، وهي الدول المتخلفة اقتصادياً وصناعياً وتقنياً. ومن هذه الناحية لا يمكن فهم هذا النظام دون فهم علاقات التبعية والهيمنة القائمة بين مجموعات الدول المكونة لهذا النظام [2].

وهذه الدول التابعة (التي يمكن تسميتها بالصغرى) في هذا النظام، أغلبها لا تستطيع الحصول على متطلباتها العسكرية، والاقتصادية، والسياسية باستخدام قدراتها الذاتية.. مما يتحتم عليها الاعتماد بشكل أساسى على معونة الدول الكبرى في هذا النظام، ومؤسساته المختلفة.

أما ما يمكن إيراده، بشأن الدول الصغرى في هذا النظام بشكل عام فيمكن إيجازه بما يلي[3]:

1. الدول الصغرى لا تستطيع تحقيق أمنها الاقتصادي، والسياسي باستخدام قدراتها الذاتية. لذلك لن تكون ذات تأثير إذا عملت وحيدة أو ضمن مجموعة صغيرة.
2. الدول الصغرى تبدو هشة، وكثيرة الاستجابة إلى التغيرات التي تقع في محيطها الخارجي.
3. الدول الصغرى دائبة السعي إلى حماية تؤمنها لها دول أكبر منها قوة ، خاصة وأن الخيارات السياسية والاقتصادية المطروحة أمامها محدودة.
4. السياسة الخارجية للدول الصغرى تبدو وكأنها هدف أكثر من كونها صاحبة دور في النظام، وهي جزء من مهمة بناء الدولة. ومن بين مقاصدها تثبيت هوية الدولة، والمحافظة على بقائها على قيد الحياة السياسية، والمحافظة على النظام السياسي والسلطة السياسية فيه بالدرجة الأولى، وفي أغلب الأحيان القرارات الهامة في هذه الدول تكون مغرقة في الشخصانية، وهي تتشكل حول شخصية الزعامة، وليس حول النظام

السياسي، ولذلك يكون من بين أهدافها المحافظة على فئة داخلية في السلطة موالية لهذه الزعامة.

5. السياسة الخارجية للدول الصغرى عبارة عن ردود أفعال للأحداث الجارية داخل النظام، وليس لها إلا القليل، أو لا شيء من التخطيط طويل الأجل.

وترتيباً على ما سبق، يمكن القول بأن التدخل الخارجي في شؤون الدول الصغرى داخل هذا النظام من قبل الدول الكبرى أمر لا مفرّ منه. فالدول الصغرى، وبالنظر لإمكاناتها المحدودة، والترابط الوثيق بين شؤونها الداخلية والخارجية تبدو أكثر قابلية للتعرض للضغوط، و أكثر ميلاً للاستسلام أمام فعل التوتر، وأكثر محدودية فيما يتعلق بالخيارات السياسية المطروحة أمامها. وهذا كله دفع معظمها إلى اتباع سياسة خارجية تعتمد على الأسس، والثوابت التالية:-

1- توسيع نطاق استخدام الدبلوماسية كأداة لإدارة شؤونها الخارجية .

2- تجنب استخدام القوة أو التهديد بها في إدارة صراعاتها ومنازعاتها .

3- مشاركة فاعلة في المنظمات الإقليمية والدولية، ومتعددة الأطراف .

4-الاعتماد على المعايير الأخلاقية والقواعد والقوانين الدولية .

5- تجنب السلوك والسياسات التي تميل إلى عزل أو إزعاج الدول الأقوى (المهيمنة).

الاقتصاد وقوة الدولة الأردنية

الاقتصاد هو أحد المكونات الرئيسة أثره بصورة واضحة على تفاعلاتها مع الدول الأخرى عبر سياستها الخارجية. وفي الأردن، التي تستند إليها قوة الدولة بشكل عام. إذ يعتبر رافداً أساسياً من روافد قوة الدولة. مثلما هو عامل ضعف يحد من قوة الدولة، وقدرتها في جميع المجالات سواء أكان على الصعيد الداخلي، أو على الصعيد الخارجي. الأمر الذي ينعكس ولكون معظم مكونات القوة التقليدية لديه تتسم بالضعف بشكل عام مقارنة بالصعوبات، والتحديات التي جابهته على امتداد فترة الدراسة (52-1999). وهذه كلها انعكست بصورة سلبية على مقدرته الاقتصادية، المحدودة أصلاً. فالبنية الهيكلية للاقتصاد الأردني تتسم بالضعف، وشح الموارد الاقتصادية، والمقترنة – أيضاً-، بتفكك وعدم ترابط القطاعات الاقتصادية المختلفة، فضلاً عن مرافقة خلل تضخم قطاع الخدمات على حساب انكماش القطاعات الإنتاجية السلعية. هذا الخلل الهيكلي في الاقتصاد الأردني، أخذ بالنموّ

والتزايد سنة بعد أخرى على امتداد تلك الفترة. إذ أصبح قطاع الخدمات يسهم بما يزيد على الثلثين (65-68 %) في إجمالي الناتج المحلي. مقابل تدني مساهمة القطاعات الإنتاجية السلعية المختلفة(قطاع الزراعة، والصناعة والتعدين) في ذلك الناتج، حيث تراوحت نسبة مساهمة قطاع الزراعة ما بين 5-10 %، ومساهمة قطاعي الصناعة والتعدين بما يتراوح ما بين 20 –30 % في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي . وعليه يمكن القول بأن الأردن يعتمد في الجانب الأكبر من اقتصاده على موارد غير منظوره تتأتى بالدرجة الأولى من أنشطة قطاع الخدمات المختلفة، مثل حركة التجارة "العبور"، والنقل والمواصلات، والسياحة، وتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج - خاصة العاملين من أبنائه في دول الخليج العربي- وعوائد الاستثمار..إلخ. إضافة إلى تزايد اعتماده على مصادر التمويل الخارجية من مساعدات وقروض عربية وأجنبية[4]. (انظر الشكل: الهيكل العام للاقتصاد الأردني ونسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي).

الهيكل العام للاقتصاد الأردني ونسب مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي

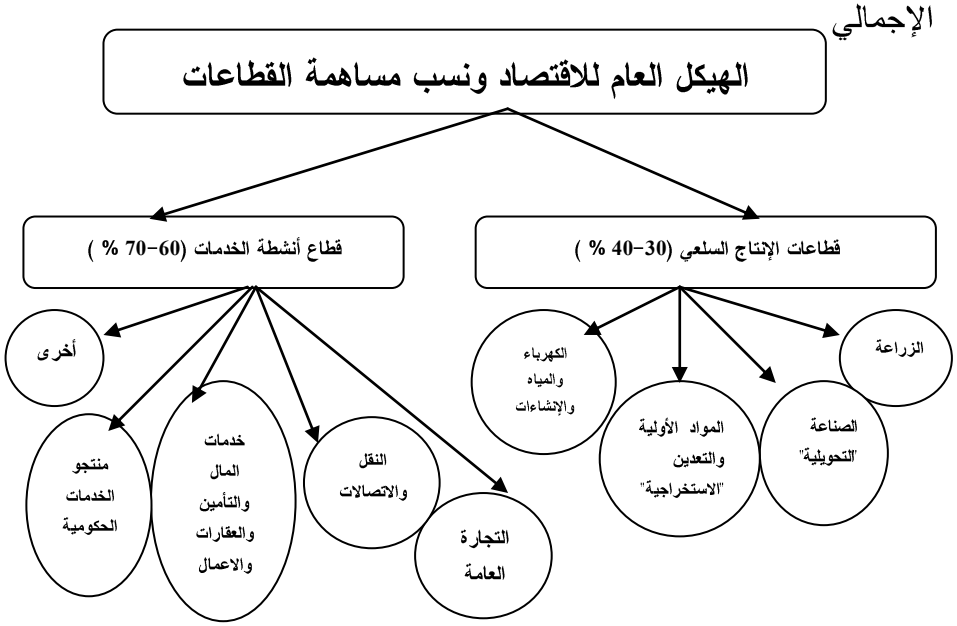

وما نستخلصه بشأن دور الاقتصاد في قوة الدولة الأردنية على ضوء ما يعانيه ذلك الاقتصاد من ضعف بالموارد الطبيعية، وشح بالمياه ومصادر الطاقة، واختلال في البنية الهيكلية.. أن الأردن لم يكن باستطاعته الاعتماد على قدراته وإمكاناته الذاتية على امتداد فترة الدراسة (52-1999)، ولا يستطيع- أيضاً- في الوقت الحاضر وفي المدى القصير أو المنظور من أن يوفر معظم احتياجاته ومتطلباته

كدولة، ولا على أن يحل مشكلاته الاقتصادية التي عانى ويعاني منها دون اللجوء والاعتماد على الخارج، سواء من حيث الاستيراد أو من حيث حاجته إلى الحقن الخارجي. فحاجته متنامية إلى مصادر التمويل الخارجية (المساعدات والقروض)، وهذه أصبحت ركناً أساسياً، وسمة من سمات الاقتصاد الأردني بما تضمنته وتتضمنه من انعكاسات سياسية واقتصادية داخلية وخارجية..هذا الواقع الاقتصادي الضعيف للدولة الأردنية أسهم بصورة كبيرة في فتح أبواب المؤثرات الخارجية على مصراعيها. فعلى الصعيد السياسي – وبالنظر إلى الضعف الحاصل في الهيكل العام للاقتصاد الأردني، والأعباء الاقتصادية والعسكرية الثقيلة الملقاة على كاهله – أصبح هاجس البحث عن مصادر التمويل، وتوفير المساعدات الخارجية المعضلة الرئيسية التي تقف عائقاً أمام حرية اتخاذ معظم القرارات السياسية الخارجية[5]، بل أصبح تأمين وتوفير المساعدات الماليــة، والفنيــة والاقتصادية، والعسكرية.. هدفاً يقف على سلم الأهداف التي تسعى لتحقيقها السياسة الخارجية الأردنية. وبذلك يكون العامل الاقتصادي – كأحد العوامل الضاغطة والمحددة لسياسة الأردن الخارجية- نقطة الضعف التي لازمته على امتداد تلك الفترة، وتلازمه حالياً في حركة علاقاته الخارجية مع الدول الأخرى، خاصة مع الدول المانحة أو المقدمة لهذه المساعدات أو الجهات الدائنة. أما على الصعيد الاقتصادي، فقد أدى الاعتماد على التمويل الخارجي إلى تعميق الاختلال في البنية الهيكلية للاقتصاد الأردني. إضافة إلى ما نجم عن ذلك، من تبعية اقتصادية تمثلت بخلق مشكلات اقتصادية جسيمة بدءاً من العجز الدائم في الموازنة، ومروراً بالعجز المزمن في الميزان التجاري، وانتهاءً بمشكلة المديونية، وما ينجم عنها من آثار وانعكاسات سلبية على مختلف الأصعدة الداخلية والخارجية، (انظر الشكل: مخطط الاقتصاد وقوة الدولة الأردنية).

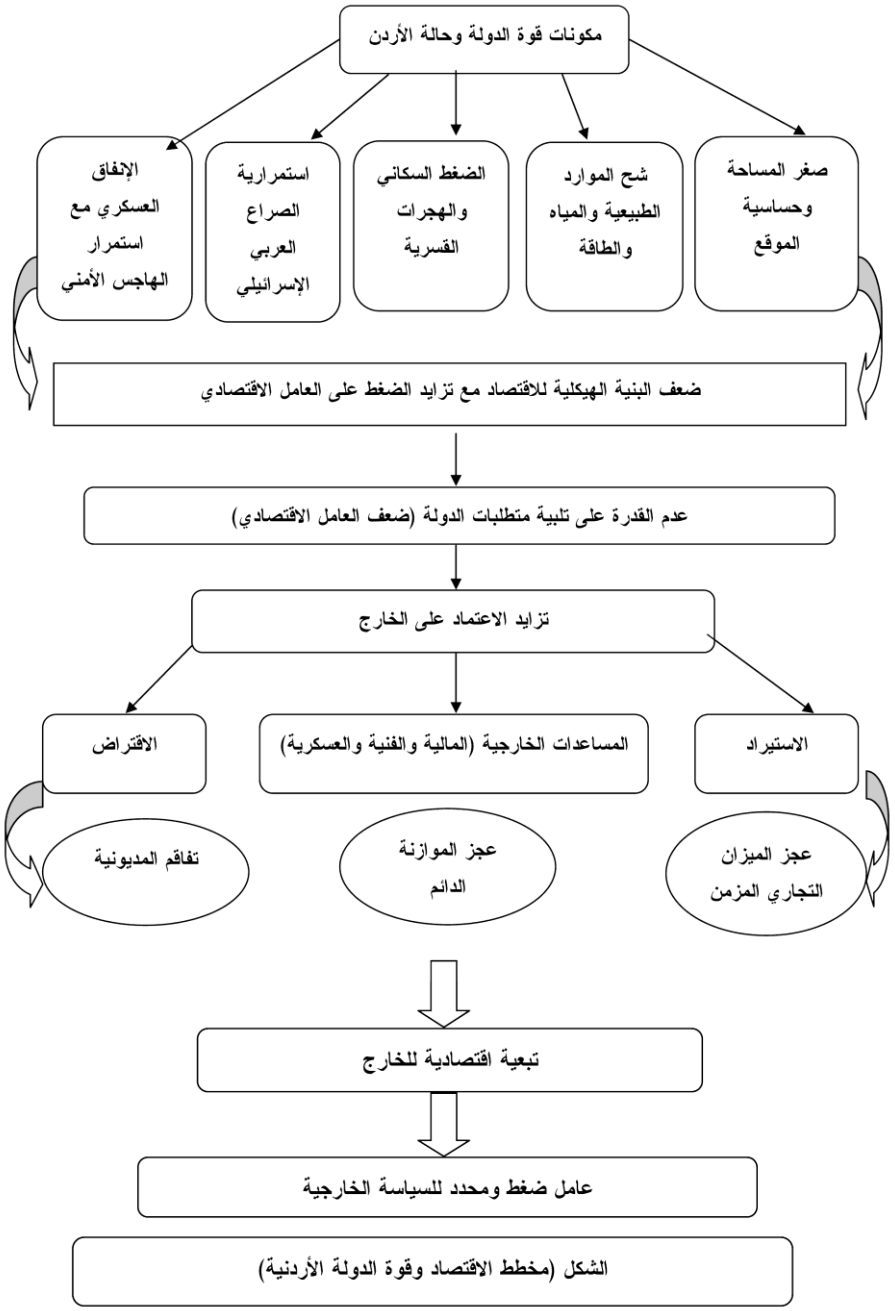

الشكل (مخطط الاقتصاد وقوة الدولة الأردنية)

صنع القرار السياسي:

إن الأردن دولة ذات نظام سياسي ملكي نيابي. ‘يجمع الكتاب والساسة على أن الملك حسين (52-1999) هو صانع القرار السياسي، ويعود ذلك إلى عدة أسباب أهمها[6]:

1-الصلاحيات الدستورية الممنوحة له.

2-المكونات الشخصية والفكرية.

3-الخبرة الطويلة في الحكم، ومعايشته للأحداث والشؤون الدولية، واحتكاكه بمعظم قادة دول العالم على امتداد فترة حكمه.

ففي مجال الصلاحيات الدستورية الممنوحة للملك في النظام السياسي الأردني، تعتبر صلاحياته واسعة وشاملة، وكافية لبسط نفوذه وهيمنته على كافة مناحي الحياة السياسية في الأردن. وهي تمتدّ من حق التصرف في المجالات التشريعية والتنفيذية والقضائية، إلى توجيه مسار السياسة الخارجية للدولة. فهو رأس الدولة بسلطاتها الثلاث، وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وله الحق في إعلان الحرب وإنهائها، وعقد الصلح وإبرام المعاهدات. وهو بالإضافة لكل ذلك، مصون ومعفى من كل تبعة ومسؤولية. وهو يمارس صلاحياته التنفيذية من خلال رئيس وزرائه ووزرائه المختصين، استناداً لأحكام المادة (40) من الدستور الأردني[7].

وعلاوة على الصلاحيات الواسعة الممنوحة للملك في الدستور الأردني، وما تمتّع به من ميزات شخصية، وخبرات في شؤون السياسية الخارجية، وأوضاع بلاده الداخلية، فقد أسهمت عدة عوامل وأحداث، في تعميق اتجاه ورغبة الملك في السيطرة وتركيز صياغة قرارات السياسة الخارجية في شخصه، منها ما يلي[8]:

1-العوامل الداخلية التي واجهت الأردن، خلال فترة حكمه.

2-اشتداد المد القومي الناصري في عقدي الخمسينات والستينات، واتساع التأييد الداخلي له. إضافة إلى الانقلاب العسكري، والقضاء على الحكم الملكي الهاشمي في العراق.

3-عدم تقيد بعض رجالاته، ممن أسندت إليهم مناصب، ومهام سياسية وعسكرية

رفيعة بتوجيهاته، وخروجهم عن رغباته، خاصة في بداية فترة حكمه.

4-فقدان الأردن للضفة الغربية، والهزيمة العسكرية التي مُنى بها مع باقي الدول العربية في حرب عام 1967 مع "إسرائيل".

5-ظهور المقاومة الفلسطينية، وازدياد نفوذها. إضافة إلى تركيبة الأردن السكانية التي تتزايد فيها الأصول الفلسطينية.

6-التدخل السوري في الأردن خلال أحداث عام (1970).

7-التهديد الخارجي المحيط بالأردن، خاصة التهديد الإسرائيلي المستمر.

8-ضعف الإمكانيات الاقتصادية، وضغط العامل الاقتصادي على مخرجات السياسة الخارجية للأردن.

9- رغبة الملك في تحقيق أهداف سياسة الأردن الخارجية، الرامية إلى حفظ الأمن الوطني والقومي، والاستمرار في حفظ التوازن بين الاتجاهات السكانية المختلفة، مع المحافظة على التطور التنموي الاقتصادي والاجتماعي في الأردن[9].

أما الهياكل المساعدة في اتخاذ القرارات وتوجيه السياسة الخارجية للأردن، إضافة للمستشارين السياسيين للملك، فهي الديوان الملكي، ورئيس الوزراء، ووزارة الخارجية، ومجلس الأمة بشقيه الأعيان والنواب. وهي مؤسسات لا يعدو دورها عن تقديم مشورات وتوصيات غير ملزمة [10]، أي أن دورها استشاري يستأنس ويأخذ به أحياناً، ولكنه في نهاية المطاف غير ملزم، وهذا يعتمد على ُقرب أو بُعد أعضاء هذه المؤسسات من شخص الملك، فدورها يضيق ويتسع حسب مقتضى الحال. ولكن ورغم كل ذلك، وكما كان عليه واقع الحال، " كان الملك حسين هو صاحب القرار السياسي الخارجي الأول "[11]، وبالتالي وقع على عاتقه صياغة ثوابت سياسة الأردن الخارجية، بأهدافها ووسائلها المختلفة. وهو ذاته يقول في هذا الشأن " أمسكت شخصياً إدارة الحكومة الأردنية بيدي وكنت أنا، ولا أحد سواي..." [12]، ويضيف قائلاً: " إن كوني ملكاً للأردن يعني أن أتولى العناية، والاهتمام بكل شيء.." [13]، كما يذكر "إنني ما زلت أتولى شخصياً تخطيط سياسة الأردن وتنفيذها " [14]، ويذكر " إنني صاحب الشأن في بلدي " [15]، و".. إن قراري سوف

يلزم الأردن بأسره الذي ارتبط مستقبله بشخصي " [16]. ومن كل ذلك، يستدلّ "بأن القرار السياسي هو بيد الملك" [17]. أما أسلوبه في إدارة دفة سياسة الأردن الخارجية، فقد كان يختار البديل الملائم من عدة بدائل مقترحة أو متوافرة أمامه، أو تقديم القرار سلفاً، ويكون دور باقي هياكل السياسة الخارجية محصوراً في تقديم التوصيات غير الملزمة [18].. حيث قال ضمن هذا السياق "..إن أي قرار أتخذه..أخذ فترة طويلة من الزمن في التفكير..فأي قرار عليّ أن أتخذه، أسمع من الكثيرين..وأحاول أن أبحث، ولا أصل إلى اتخاذ ذلك قرار، إلا بعد أن أكون مقتنعاً بسلامته.." [19].

أما المبادئ الأساسية التي دأبت على مراعاتها سياسة الأردن الخارجية، فأهمها[20]:

1- بناء سياسة خارجية متوازنة تعتمد الاعتدال والوسطية. فالاعتدال بالنسبة للأردن أكثر أماناً محلياً ودولياً، وذلك لواقع المرتكزات الخاصة التي تستند إليها السياسة الخارجية للأردن[21]، بل وتعدّى ذلك إلى دعوته لباقي الدول العربية لتبني تلك السياسة، حيث كان الملك حسين في مؤتمرات القمة العربية، والاجتماعات العربية السياسية عامل وساطة واستقرار، مما ساعد ذلك على اتخاذ القرارات الختامية المعتدلة، وتخفيف حدة اتجاهات التطرّف لبعض الدول العربية. وهذا كله يعزى إلى أن الملك حسين يعتقد أن سياسة الاعتدال أمر أساسي لصيانة الشخصية العربية[22]. وفي محاولة تبريره لذلك، عند تقييمه لواقع العالم العربي، يقول" .. السياسة الناجحة هي وليدة القوة المؤثرة، والقوة المؤثرة تقود إلى سياسة ناجحة.."[23]. ويضيف في موضع آخر "..أنا أرى أن هناك قاعدة ذهبية في تقييم السياسة، واتخاذ القرارات أولاً: "اعرف نفسك بنفسك" لأن هذا أمر جوهري في معرفة قدراتك وحدودك. وثانياً: " اعرف عدوك"، لأن الفشل في ذلك يجرّ إلى كارثة - وضرب مثالاً على ذلك بقوله- وهذا ما حدث للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.."[24]. كما قال".. إن ما لحق بأمتنا من ويلات ومصائب نتيجة ما شهده العالم العربي من خلافات وضعف .. يفرض علينا أن نسلك سبيل المسؤولية، والعمل والتحرّك البعيد عن التطرف.."[25]. وبهذا اتسمت السياسة الخارجية الأردنية بالوسطية والاعتدال، كما أكد الملك حسين أكثر من مرة وفي أكثر من موضع، بأن الأردن اعتزم أن يلعب دور الدولة المعتدلة "[26]، وهذا ما سار عليه الأردن عبر مسيرته السياسية ولا يزال.

2-تحمل الأردن مسؤولياته الوطنية والقومية لإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية.

3-التركيز للوصول إلى حالة الإجماع العربي، أو على الأقل تأمين أكبر قدر من الدعم والتوافق العربي.

4-احترام سيادة جميع الدول واستقلالها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وهذا

نابع من عقدة الخوف والخشية من التدخل في شؤونه الداخلية. وفي ذلك، يقول الملك حسين ".. لقد عانينا طوال سنين من تدخل العناصر الأجنبية في السير الداخلي لأعمالنا، وقاسينا الأمرين في حمل الآخرين على احترامنا.."[27].

5-الالتزام بميثاق الأمم المتحدة، والمعاهدات والاتفاقيات الموقعة مع الدول المختلفة.

6-تحاشي الانضمام إلى محاور إقليمية ودولية متضاربة. وذلك خشية ابتلاع الأردن من قبل محور ما، يكون فيه الأردن الطرف الأضعف، وإن كان يتبنى سياسة الانفتاح على العالم الغربي " العالم الحر" ، ونادى بمحاربة المد الشيوعي والنفوذ السوفييتي، في العالم العربي في عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي. وفي هذا الشأن يقول الملك حسين" إننا نؤكد بأنه، لكي نكون حياديين، ينبغي أن تكون لدينا القوة الكامنة، التي تمكننا من عدم الاعتماد على أي من الجانبين – أي العالم الحر والشيوعية – أما الشيوعية فلا أستطيع إلا أن أكون معارضاً لها، فهي تنكر الدين، وهي بالتالي، تنكر المبادئ التي تقوم عليها القومية العربية"[28]. أما اقتصادياً فقد انعكس ذلك، بتبنيه لسياسة الانفتاح الاقتصادي على "العالم الحر"، وإن اتجه على أرض الواقع إلى تدخل الدولة في كثير من المجالات الاقتصادية الحيوية، على امتداد الفترة المعنية بالدراسة. وفي هذا الشأن أكد الملك حسين على ذلك بقوله"..نحن نؤمن في الأردن بالاقتصاد الحر، الذي يشجع المبادرة الفردية والعمل المثمر، في نطاق مصلحة المجتمع وشروط تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية.."[29]. وقال- أيضاً-:"..خلال فترة حكمي حافظت على اتجاه المحافظة واتجاه الانفتاح.."[30]. وفي شأن انفتاحه على الغرب، وبالذات على الولايات المتحدة، قال "..عندما قررنا اتباع سياسة الصراحة والتعاون مع الولايات المتحدة، كنا نعكس موقفاً محدداً في سياستنا الخارجية التي تؤمن بسياسة الانفتاح.."[31]. هذا الانفتاح الذي كان يرى فيه الملك حسين مصدر قوة لبلد صغير ومحدود الموارد الطبيعية، مع ميزته بامتلاك عنصر بشري يمكن أن ينتفع بهذا الانفتاح ويحوله إلى مصدر قوة. وفي هذا الشأن قال الملك حسين"..طالما صرحت بأنه يتحتّم علينا أن نكن كل احترام لتاريخنا، وتقاليدنا الروحية، وأن نفتح في الوقت ذاته عقولنا للمفاهيم العالمية الحديثة،والتقدم العلمي، إن قوة الأردن، وهو بلد صغير وذو موارد محدودة، تعود إلى تعلقنا بهذا الاعتقاد القومي.. والشعب الأردني كان- دائماً-، مصدر عطاء لتحقيق الأهداف" [32].

7- البعد عن استخدام الأداة العسكرية، ونبذ الحرب، واعتماد الحل الدبلوماسي، والسلمي للصراعات. وهذا نابع من ضعف قوة الأردن. وقد حافظ الأردن على مصالحه الوطنية والقومية من خلال اعتماده على عامل الدبلوماسية، الذي اعتمد نجاحه لدرجة كبيرة على شخص الملك حسين وعلاقاته الهادئة وشخصيته وخبرته الطويلة في التعامل مع دول العالم[33]. وفي ذلك قال "..لا

أستطيع الاستمرار في تحويل مواردنا الثمينة لأغراض الحرب،..وبدون السلام لن يكون هناك نمو دائم أو ازدهار.."[34]. وفي بحث الأردن الدائم عن السلام وتحمّسه له، قال "..الأردن متحمّس للسلام من منطلق التصميم على وضع أسلحتنا جانباً والتركيز على الانتفاع من مصادر تمويلنا..لتحسين أرضنا وأحوال شعبنا، ونحن لا نستطيع أن نفعل ذلك إذا تحتم علينا مواصلة العيش في ظل ظروف الحرب.."[35].

وعليه، يمكن القول بأن الأردن، كان سيخسر كثيراً لو خرج عن هذه المبادئ، كاستجابة مباشرة لحاجاته الأمنية، والاقتصادية، والسياسية، وكاستجابة بديهية لأبعاد مرتكزات سياسته الخارجية.

أما أهداف السياسة الخارجية للأردن، فأهمها ما يلي[36]:

1-حفظ الذات والأمن:

كان على سلم أهداف سياسة الأردن الخارجية كدولة ، ولا يزال ، سعيها إلى حماية سيادة ووحدة أراضيها، والحفاظ على استقلال الكيان السياسي الأردني. ومن أجل هذا الهدف وتعزيزه، تتفادى السياسة الأردنية التورط في صدامات مباشرة، وتلجأ إلى أسلوب الحل السلمي، وتدعو إليه في حل كافة النزاعات. وتدعو إلى علاقات حسن جوار مع الدول المحيطة، وتسعى إلى توثيق علاقاتها مع الدول الغربية، لاسيما الولايات المتحدة وبريطانيا، لضمان تعزيز هذا الهدف.

2-إدامة نظام الحكم القائم، والحفاظ على طابعه الملكي الهاشمي:

وهذا الهدف، استدعى من صانع القرار السياسي، ما يلي[37]:

1-إبعاد مصادر الخطر والتهديد الخارجي.

2-تعزيز الولاء الداخلي للحكم الملكي، خاصة في المؤسسة العسكرية وأبناء العشائر.

3-متابعة المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الداخلية، من خلال صهر المجتمع الأردني فيها، وإيجاد قاعدة صلبة للوحدة الوطنية لفئات المجتمع الأردني من "شتى المنابت والأصول"، في ظل الأعداد الكبيرة من أصول فلسطينية .

3-توفير الدعم الاقتصادي:

وذلك لتحسين الواقع الاجتماعي، والاقتصادي للمجتمع الأردني، ورفع مستويات المعيشة. وبالتالي التغلب على حالة الضعف الاقتصادي التي عانى، ويعاني منها الأردن، حيث كان لضعف البنية الهيكلية للاقتصاد الأردني، وتدني مستوى قدرته الاقتصادية مع تزايد عوامل الضغط الأخرى على واقعه الاقتصادي، الأثر الكبير في

جعل هذا العامل هدفاً أكثر منه وسيلة في سياسة الأردن الخارجية. إذ وضعت سياسته الخارجية في خدمة أغراضه الاقتصادية، أو بمعنى آخر بناء الاقتصاد على السياسة، وليس السياسة على الاقتصاد. ومن أجل هذا الهدف سعت السياسة الخارجية لتأمين الدعم الخارجي، لتجاوز حالة الضعف الاقتصادي التي عاشها ويعيشها الأردن. وهناك من يرى بأن الفضل الأكبر في توفير الدعم الاقتصادي وتجاوز حالة الضعف في الاقتصاد الأردني، وما نتج عن ذلك، من تحويل لمعالم الأرض الأردنية القاحلة إلى دولة حديثة، يعود إلى النهج القيادي الناجح للملك حسين على امتداد فترة حكمه[38]. وهو ذاته، يقول في هذا الشأن :

نحن نشعر بالفخر للإنجازات التي حققها الأردن خلال تلك الأعوام-فترة حكمه- بالرغم من المحن المتعددة التي أبتلي بها، وأن نحوّل هذا البلد من مجتمع متخلف- نسبياً- إلى دولة حديثة فتية، وقد شمل هذا التحول جميع الميادين، وجميع المستويات في مجتمعنا، فارتفع مستوى التعليم والصحة والتطور الاقتصادي والنمو الصناعي والخدمات العامة.. تلك الإنجازات التي قطعناها دون وجود النفط لدينا، وفي غياب السلام..[39].

4-إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية [40]:

ولتحقيق هذا الهدف سعى الأردن عربياً وعالمياً من أجل حل القضية الفلسطينية حلاً سلمياً، من خلال الدعوة لمؤتمر دولي تحضره كافة الأطراف، وبموافقة عربية[41]. وحول ذلك يقول الملك حسين " إن هدفنا الأول وغايتنا الأساسية هي استرداد أرضنا المحتلة، وتحرير شعبنا الأسير. ولقد ارتضينا العمل على تحقيق ذلك، عن طريق السلام وأكدنا للعالم صدق نوايانا، حيث ذهبنا في ذلك إلى أبعد حد مستطاع "[42]. ويقول- أيضاً-: " إن السلام العادل والدائم، الذي نناضل من أجله سيمكننا من رفع مستوى معيشتنا بعيداً عن الخوف والقلق واستنزاف الطاقات والقدرات. والأردن قدم التضحيات من أجل القضية الفلسطينية وتطوراتها مع ما صاحبها من آلام وتعقيدات، حتى أصبح السلام مرتكزاً استراتيجياً وسياسياً يعمل الأردن لبلوغه " [43]. كما أعلن عن عزمه في إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي وحل القضية الفلسطينية على أساس قراري مجلس الأمن 242، و 338، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وتمكين الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه الأساسية المشروعة، وضمان الأمن لسائر دول المنطقة بما فيها " إسرائيل " [44]. ومن ذلك يستشفّ بأنه لو قامت إسرائيل بتسليمه الضفة الغربية كاملة – كما سلمت شبه جزيرة سيناء للرئيس المصري- لقام الملك حسين بتوقيع اتفاقية سلام منفردة مع إسرائيل، ولكن مع إصرارها على تقديم تنازلات من الجانب الأردني والعربي، أصبح الملك بحاجة ماسة لمظلة دولية، وأن يقدم على قرار فك الارتباط القانوني والإداري بين الأردن والضفة الغربية في 1988/7/31[45]، وذلك لإفساح المجال أمام مشاركة

فلسطينية في مفاوضات الحل السلمي للقضية الفلسطينية، وأن يشارك في مؤتمر مدريد عام 1991 موفراً مظلة لتمثيل فلسطيني "وفد فلسطيني مفاوض" في مفاوضات السلام مع إسرائيل. إلى أن تم إبرام معاهدة سلام معها في عام 1994، قبل الوصول إلى حل نهائي للقضية الفلسطينية، تاركاً مهمة حل القضية الفلسطينية للفلسطينيين أنفسهم مع بقاء دور الأردن، دور الداعم والمساند، بعد أن وضعهم في مسار مباشر من المفاوضات مع إسرائيل، برعاية نشطة من الولايات المتحدة الأمريكية. ورغم ذلك، يبقى الأردن الدولة العربية الرئيسة، المعنية في الوصول لحل دائم وعادل للقضية الفلسطينية، وذلك، لتداخل أبعادها الجغرافية، والتاريخيـــة،والديموغرافية،والاقتصادية، والعسكرية،والاجتماعية، والسياسية مع الأردن، ووجود مصالح حيوية له لابد من مراعاتها عند التوصل إلى التسوية النهائية.

أما عن أدوات ووسائل السياسة الخارجية الأردنية، فيمكن إيجازها بما يلي [46]:

1-الأدوات السياسية: وتمثلت باعتماد الدبلوماسية، والدعوة للحلول السلمية والسياسية للنزاعات، خاصة فيما يتعلق بالصراع العربي-الإسرائيلي. وفي ذلك يقول الملك حسين "كنت أرى أن مما لا شك فيه بأن المفاوضة، هي الوسيلة الوحيدة لاسترداد أراضينا" [47]، والدبلوماسية، هي طريق التحرير . وهذه كانت مأخذاً من المآخذ على السياسة الخارجية للأردن التي اعتبرت داعمة، " لفكرة التعايش السلمي بين الأردن وإسرائيل، وحل القضية الفلسطينية بالطرق السلمية" [48]. رغم أن كل ذلك يرجع في الأصل إلى ظروف الأمة العربية، وواقع الأردن. الأمر الذي كان من نتائجه جنوح السياسة الخارجية الأردنية إلى الوسائل الدبلوماسية والسياسية لحل النزاعات والصراعات، والابتعاد عن تهييج تلك الصراعات، وتحييدها ما أمكن وعدم الانزلاق إلى حد التصادم العسكري . خاصة وأن الأردن مدرك بأنه هو ساحة العمليات العسكرية لأي تصادم عسكري مع إسرائيل، وما يعنيه ذلك من تهديد مباشر لكيانه ونظامه السياسي. وحقيقة هذا التهديد تؤكدها بعض المصادر الإسرائيلية، فهذا موشيه زاك، أحد المختصين اليهود في شؤون الأردن، يقول " مما لا شك فيه أن الحسين، كان يرغب في السلام مع إسرائيل، ولا يرجع ذلك إلى محبته لإسرائيل، أو لأي أسباب أخلاقية أخرى، بل لأنه كان يؤمن بأن كل حرب جديدة ستهزّ كيان مملكته. لقد عمل الحسين طيلة السنوات، على قيادة دولته بين القطبين المتنافرين، والمراوحين بين الاعتماد على دولة عظمى غربية، وبين الانفجارات الحادثة للقومية العربية " [49].

2-الأداة العسكرية، ودورها الفعال محدود في تنفيذ مخرجات السياسة الخارجية. رغم أنه أنيط بالجيش الأردني أدوار مهمة في تنفيذ مخرجاتها، كما حدث في حرب 48،و67،و68،و1973..، مع " إسرائيل". ولضعف قوة الأردن العسكرية مقارنة

بالقوى المجاورة ، خاصة " إسرائيل " اقتصر دور هذه القوة على الدفاع. وفي هذا الشأن، قال الملك حسين "..وقد حددت كهدف لجيشنا الدفاع عن حدودنا، وأن يقاتل قتالاً دفاعياً فقط، لأن قوة صغيرة كقوتنا لا تستطيع أن تدافع عن حدود طويلة كحدودنا " [50]. ويضيف قائلاً- أيضاً - :"..لم أقاتل في أية لحظة ضمن شروط حقيقية، ولم أشعر في أي وقت بوجود هذه الحرب، إنني لم أعلن الحرب أبداً على إسرائيل ولم أحاربها أبداً بالمعنى الصحيح لهذه العبارة، فلم أزد على أنني كنت أردّ على كل اعتداءات أعدائنا، كما كنت أفعل منذ عام 1956 " [51]. كما أن، هناك مشاركات عسكرية أردنية دولية في " قوات حفظ السلام الدولية" في يوغسلافيا السابقة، وهاييتي، وسيراليون، وإندونيسيا،.. وذلك من أجل إثبات الذات، والمصداقية في المحافظة على أهداف المجتمع الدولي في تحقيق السلام، والمحافظة على الأمن الدولي. وعلاوة على استخدامات الأداة العسكرية السابقة، تعد المؤسسة العسكرية مؤسسة توظيف، وتعليم وتدريب فني وخدمة صحية، واستخداماتها في بعض الأحيان في إنجاز أعمال الإعمار والإنتاج، وتوظيفاتها الخارجية في رفد الاقتصاد الأردني بالعوائد المالية.

3-استخدام المنظمات والمحافل والمؤسسات الإقليمية والدولية، كوسائل لدعم أهدافه وتحقيق مصالحه، ومن خلالها يتم إرسال رسالة الأردن وإسماع صوته، شأنه في ذلك، شأن الدول الصغرى الأخرى. وفي هذا المجال، قال الملك حسين "..إن منظمة الأمم المتحدة، بالنسبة إلينا نحن الشعوب الصغيرة لشيء سحري يمنحنا في الوقت نفسه الحماية والسلام والتقدم.."[52].

ومن كل ما سبق، يستخلص بأن الأردن بلد مسالم، وأن هناك تأثيراً واضحاً للعوامل والمؤثرات الداخلية على تشكيل قوته كدولة. هذه المؤثرات الداخلية الضاغطة مهّدت الطريق، وأفسحت المجال أمام تزايد تأثير عوامل الضغط والمؤثرات الخارجية، وزاد تداخلها معها من حدة تأثير الضغوط الخارجية الإقليمية والدولية.. مما أثر كثيراً في صياغة سياسته الخارجية، ومخرجاتها، بأهدافها ووسائلها المختلفة. وقد تبين لنا، فيما سبق، بأن البعد الاقتصادي لهذه المؤثرات جميعها، كان له دور كبير في أن يجعل من الأردن بلداً دائم البحث عن مساند وداعم لأهدافه التي سعى لبلوغها، والمحافظة عليها، حيث سعى صانع القرار السياسي الخارجي للأردن، لحشد الدعم الخارجي من أجل ضمان، وتعزيز أهدافه الأمنية، والعسكرية، والاقتصادية باعتبارها الجوانب الأكثر تأثراً بقرارات السياسة الخارجية. ومن أجل خدمة تلك الأهداف اتجهت السياسة الخارجية للأردن إلى تعزيز توجهها وتعاونها مع الدول العربية، ولكن مع ملازمة عقدة الخوف، وتزايد ضغط الهاجس الأمني والاقتصادي، والشعور أحياناً، بتهديد كيانه السياسي من محيطه الإقليمي، دفع ذلك بصانع القرار السياسي إلى زيادة ميوله وتقرّبه من الدول

الغربية، وبالذات مع بريطانيا والولايات المتحدة. هذه الدول الكبرى وجدت في ذلك، فرصة ووسيلة لخدمة أغراضها، وأهدافها في العالم العربي، وفي المنطقة ككل. فبريطانيا ومنذ تأسيس الأردن، ولغاية إلغاء المعاهدة البريطانية-الأردنية عام 1957، كانت تقدّم المعونات الاقتصادية والعسكرية لحماية النظام والحكم القائم في الأردن، كي يخدم مصالحها في البلاد، وفي المنطقة بأسرها [53]. وعندما اضمحلت قوة بريطانيا العظمى، وتقلّص نفوذها الدولي، حلّت محلها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث وجدت الأخيرة، أنه من الأهمية بمكان، الاهتمام بأمن الأردن، وشؤونه واحتياجاته، ودعم وجوده ككيان سياسي. شجّعها على مواصلة ذلك الدعم، ما يلي:

1-السياسة المعتدلة التي ينتهجها الأردن، البعيدة عن التطرّف والقبول بالحلول الوسط، وفي النتيجة الميول نحو الغرب.

2-أهمية موقع الأردن بالنسبة لقربه من دول الخليج العربي الغنية بآبار النفط، وبالتالي تأمين استمرار تدفق إمدادات النفط من الشرق الأوسط.

3-زيادة النفوذ السياسي الغربي، والأمريكي على وجه التحديد لتحقيق تسوية سلمية في المنطقة [54]. لا سيما وأن واشنطن كانت ترغب في إيجاد معتدلين، ومستعدين للحوار، بشأن البحث عن السلام عن طريق المفاوضات [55]، وبالتالي حل القضية الفلسطينية حلاً سياسياً مع المحافظة على وجود " إسرائيل " التي أوجدتها بريطانيا، وواظبت على رعايتها وحمايتها الولايات المتحدة الأمريكية. حيث ينظر الغرب، والاستراتيجية الأمريكية على وجه التحديد للأردن على أنه نقطة هامّة في ترتيب أوضاع الشرق الأوسط المستقبلية، خاصة مع توقيعه لمعاهدة السلام مع إسرائيل عام 1994، وبالتالي يكون لاستمرار دعمه، والمحافظة عليه أمر في غاية الأهمية بوصفه عنصر استقرار مهمّ للمصالح الأمريكية، وللأمن الإسرائيلي. كما يتعامل معه بوصفه "الإسفنجة الماصة" لإفرازات الصراع العربي - الإسرائيلي، بشقيه الفلسطيني والعربي. وينظر له على أنه المنطقة العازلة التي تعزل بين "إسرائيل" والعالم العربي على الصعيد العسكري. وفي الوقت ذاته، يمكن أن يمثّل نقطة العبورالإسرائيلي إلى العالم العربي، في حال تم تحقيق السلام الشامل والدائم، وإنهاء الصراع العربي-الإسرائيلي[56].

وسنتعرّض تالياً، لحالات لها دلالات ومضامين اقتصادية، اتخذ من خلالها الأردن لقرارات سياسية داعمة لمتطلباته، وحاجاته الاقتصادية. كما سنتطرّق إلى بعض قرارات السياسة الخارجية للأردن، التي كان لها انعكاسات وآثار اقتصادية من خلال تتبع أهم وقائع سياسته الخارجية.

وقائع السياسة الخارجية الأردنية وأوضاع الاقتصاد

قد يكون القرار السياسي الخارجي لبلد صغير، ومحدود الموارد كالأردن قراراً عقلانياً "واقعياً " عندما يأخذ بعين الاعتبار واقعه الاقتصادي الضعيف، والمتداخل مع الكثير من المتغيرات الداخلية، والخارجية التي تؤثر بشكل واضح على مخرجات قراراته السياسية الخارجية بدرجة كبيرة، خاصة وأن الأردن في مقدمة الدول العربية التي تتعرّض للكثير من التحديات الداخلية والخارجية. وأهم هذه التحديات على الإطلاق التحدي الاقتصادي الذي يمكن أن يوصف بأنه أحد أهم الضوابط المؤثرة في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي، وللدور الذي يمكن أن يلعبه الأردن في النظامين الإقليمي والدولي. وهذا التحدي (الهاجس الاقتصادي) كان ولا يزال يمثل هاجس الحكم في الأردن، ويمثل المعضلة الرئيسة، التي تقف وراء اتخاذ معظم القرارات السياسية، ويقف حائلاً دون اعتماد الأردن على نفسه، وتأكيد استقلال قراره السياسي، وإطلاق حريته في اختيار سلوكه السياسي.

إن معظم قرارات السياسة الخارجية الأردنية هي في الأساس ردود أفعال أكثر من كونها مبادرات. وهي في الأصل سياسة من أجل البقاء تنطلق من تداخل ثلاثة مؤثرات يأخذها صانع القرار السياسي بعين الاعتبار هي: الواقع الداخلي الضعيف (مكونات قوة الدولة)، وضغط البيئة الإقليمية (المحيط الإقليمي ودول الجوار)، وأخيراً ضغط البيئة الدولية. فواقع ضعف مكونات قوة الدولة الأردنية، لا سيما ضعف المقدرة الاقتصادية سمح وأفسح المجال أمام تداخل، وتزايد ضغط البيئة الإقليمية والدولية، وصانع القرار السياسي في الأردن يحاول دائماً التوفيق بين هذه المؤثرات الثلاثة في مخرجات قراراته السياسية الخارجية، خاصة وأن الأردن على امتداد الفترة المعنية بالدراسة، تعرض للعديد من المخاطر، والضغوط النابعة في أغلبها من كونه دولة على حدود النفط وليس دولة نفطية، ووقوعه على حدود أنظمة بعثية(ثورية) ولكنه دولة محافظة وتقليدية. كما أن الأردن قريب من البحر الأبيض المتوسط ولكنه ليس دولة متوسطية. وهو يقف –أيضاً-، على أطول خطوط مواجهة لدولة عربية مع إسرائيل، والأردن يحاول- دائماً- أن يجد لنفسه موقفاً متوائماً مع هذه الحقائق في هذه المنطقة وارتباطاتها، وأهميتها بالنسبة للقوى العالمية. وقد استطاع الأردن بقيادته السياسية التغلب على واقعه الداخلي الضعيف، لاسيما ضعف قدرته الاقتصادية من خلال الاعتماد على العون الخارجي (العربي والأجنبي). كما أسهمت القدرة القيادية لنظامه السياسي على إدارة الأزمات والمشاكل الاقتصادية الداخلية، والتعامل مع المستجدات والظروف الخارجية واستثمارها، وتبني قرارات، وإقامة توازنات إقليمية،.مكّنت الأردن من مواجهة مشكلاته الاقتصادية المزمنة بوسائل وحلول سياسية. وهذا ما يفسر إلى حدّ كبير جنوح قرارات السياسة الخارجية الأردنية للوسائل السلمية، والحلول السياسية للنزاعات، وتجنب تأجيجها، وعدم

الوصول بها إلى حد التصادم العسكري.

فكما نلاحظ عند استعراضنا لأهم وقائع السياسة الأردنية كما هو مبين في الجداول التالية، نجد أن تلك السياسة يغلب عليها أنها سياسة صراع من أجل البقاء والاستمرارية. وقراراتها الاقتصادية يغلب عليها – أيضاً-، أنها انعكاس لقرارات السياسة الخارجية، بمعنى أن الاقتصاد بني على السياسة، وليس العكس كما هو الحال في الدول القوية. إذ أن ضعف المقدرة الاقتصادية للأردن أوجدت مشكلات اقتصادية عميقة لازمت مراحل تطوره الاقتصادي والسياسي على امتداد تلك فترة الدراسة، وقد تمكّن بقيادته السياسية التغلّب على بعض منها من خلال الاعتماد على العون الخارجي(العربي والغربي). كما أسهمت القدرة القيادية على إدارة المشكلات، والأزمات الاقتصادية الداخلية، والتعامل مع المستجدات الخارجية واستثمارها، وإقامة التوازنات الإقليمية والدولية بقدر كبير مكّن الأردن من مواجهة مشكلاته الاقتصادية بوسائل وحلول سياسية [57]. وخدمة لذلك، تبنىّ الأردن اقتصاد السوق والانفتاح على الغرب، كما استمرّ في تطبيق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية [58]، تلك الخطط التي جاءت - بالدرجة الأولى- كوسيلة لاستقبال وتوظيف الإيرادات الخارجية المتأتية عن قرارات السياسة الخارجية. وقد ساهمت خطط التنمية في حفظ الاستقرار الاقتصادي والسياسي، ورفعت من مستويات المعيشة للسكان..كما أنها ساهمت في إيجاد بنية تحتية متطوّرة، وأدت إلى تنشيط قطاع الخدمات لتعويض الأردن عن شحّ الموارد. وقد لوحظ من خلال هذه الدراسة أن الأردن استعاض عن نقص التمويل، وعدم كفاية المساعدات الخارجية المقدمة لسد حاجته المتزايدة باللجوء إلى الاقتراض الخارجي. وهذا أوقعه في شرك تفاقم رصيد الديون الخارجية(المديونية)، الأمر الذي توجّب عليه أن يطبّق برنامج التصحيح الاقتصادي بضغط من الجهات الدائنة الغربية، وبإشراف مباشر من مؤسسات النظام الاقتصادي الدولي (مؤسسات بريتون وودز- صندوق النقد الدولي والبنك الدولي،..إلخ).

إن معظم القرارات الاقتصادية على امتداد الفترة التي تناولتها الدراسة، وكما يوضحها الجدول رقم (1) هي انعكاس لسياسات الأردن الخارجية، وتكيّف معها إلى حد بعيد. تلك السياسات التي كان هاجسها، وهمها الأكبر تأمين الدعم الاقتصادي الخارجي للتغلب على ضعف العامل الاقتصادي، والمقدرة الاقتصادية المحدودة، مع ما رافقها من تزايد حدة المشكلات الاقتصادية التي أوجدتها، وغذّتها - بالدرجة الأولى- حالة الصراع العربي-الإسرائيلي، وجوهره القضية الفلسطينية، وما حمله ذلك الصراع، وتلك القضية من تحديات حقيقية أمنية واقتصادية وسياسية. أما في قرارات السياسة الخارجية بشكل عام، فقد لوحظ أنه يؤخذ الدافع الاقتصادي بعين الاعتبار في معظم تلك القرارات، لاسيما وأن هذا الدافع كان دوماً من أولويات

أهداف سياسة الأردن الخارجية، ولم يكن في يوم من الأيام وسيلة، أو أداة فاعلة في القرارات السياسية الخارجية. بل على العكس من ذلك، كان أداة ضغط، ومحدداً لتلك القرارات. أما أهم تلك القرارات التي تم تناولها في هذه الدراسة، وكما يوضحها الجدول رقم (2)، فقد لوحظ بأن لهذه القرارات مردود وتأثير اقتصادي كبير على الأردن، وكان لها مساهمة كبيرة في تواصل حقن الأردن بمصادر العون والدعم الخارجي، واستمرار تدفق الإيرادات الخارجية المختلفة من مساعدات اقتصادية عينية ومادية، وقروض خارجية، وتحويلات مالية للعاملين في الخارج..علاوة على تحسين المناخ السياسي لتزايد اعتماد الأردن على إيرادات حركة التجارة الخارجية مع الدول المجاورة " تجارة العبور".. فالأردن من خلال قراراته السياسية الداعمة لاقتصاده استطاع أن يتغلّب على مشكلاته الاقتصادية التي عانى، وما زال يعاني منها، إذ لا يستطيع التغلّب على هذه المشكلات دون اللجوء إلى حلول سياسية تعتمد على اتخاذه لقرارات سياسية خارجية داعمة، ترافقها قرارات اقتصادية متكيّفة مع تلك القرارات. وهذا يدعم مقولة: أن الاقتصاد الأردني مبني على قرارات سياساته الخارجية، وليس العكس. بمعنى أنه لا يمكن قياس الوزن الاقتصادي للأردن -كأحد مكونات قوة الدولة القومية- بأي شكل من الأشكال، بمعزل عن سياساته الخارجية بتوجهاتها الإقليمية والدولية.

جدول رقم (1)

أهم القرارات الاقتصادية على امتداد الفترة المعنية بالدراسة(52-1999)

التصنيف	القرارات الاقتصادية	الفترة الزمنية	المردود المتوقع	الجهة الداعمة
1-النظام الاقتصادي	اعتماد النظام الاقتصادي المفتوح "الاقتصاد الحر"	52-1999	1.التأييد السياسي الغربي. 2.الدعم الاقتصادي الغربي. 3.التوافق مع ثوابت السياسة الخارجية.	الدول الغربية (بريطانياوالولايات المتحدة)
2-التغيير الاقتصادي والاجتماعي "التوليف"	خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	52-1999	1.تأطير للسياسات الاقتصادية والاجتماعية ووضعها في برامج وخطط تنموية تموّل من الإيرادات الخارجية. 2.التكيّف الاقتصادي والاجتماعي مع التوجه السياسي. 3.تعزيز الانفتاح على الغرب.	1.الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى. 2.الدول العربية النفطية.
3-هيكلية القطاعات الاقتصادية	تنمية أنشطة قطاع الخدمات اعتماداً على العنصر البشري واستثمار	52-1999	1.تعظيم مردود ومساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي. 2.التعويض عن شح الموارد	1.الدول العربية النفطية. 2.الدول الغربية.

	الموقع الجغرافي		باستثمار العنصر البشري واستثمار الموقع الجغرافي.	
4- الإيرادات الخارجية	رفد الاقتصاد بالمساعدات واللجوء إلى الاقتراض الخارجي	1999-52	1.رفد خطط التنمية بالتمويل اللازم لإقامة مشروعات البنية التحتية. 2.سد حاجة بناء القوة العسكرية.	1.الدول العربية النفطية. 2.الدول الغربية. 3. المؤسسات المالية الإقليمية والدولية.
5-التغلب على مشكلة المديونية	تطبيق برامج التصحيح الاقتصادي	1999-89	1.التغلب على الأزمة الاقتصادية "المالية والنقدية". 2.تخفيف أعباء المديونية	1.مؤسسات بريتون وودز. 2.الدول الغربية.
6-مضامين معاهدة السلام مع إسرائيل	إنهاء المقاطعة الاقتصادية مع إسرائيل وإقامة تعاون اقتصادي معها	1999-94	1.تجاوز آثار أزمة الخليج/2 وكسب التأييد السياسي والدعم الاقتصادي الغربي. 2.شطب بعض الديون الخارجية. 3.تقليص الإنفاق العسكري.	الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الأخرى.
7- الاندماج بالاقتصاد العالمي	1.تعديل حزمة الأنظمة والقوانين والتشريعات الاقتصادية. 2.توقيع إتفاقية الشراكة الأردنية-الأوروبية. 3.الانضمام إلىWTO	1999-89 1999-97 1999	1.كسب المزيد من التأييد السياسي والدعم الاقتصادي الغربي. 2.جذب الاستثمارات والتكنولوجيا الغربية. 3.شطب بعض الديون الخارجية	1.الدول الغربية. 2.مؤسسات بريتون وودز.

جدول رقم (2)
أهم قرارات السياسة الخارجية الأردنية للفترة (52-1999)

التصنيف	القرار	السنة	المردود	الجهة الداعمة	الجهة المعارضة
1.الميول نحو الغرب.	1.محاربة الشيوعية. 2.محاولة الانضمام لحلف بغداد. 3.قبول مبدأ أيزنهاور.	1953 1955 1957	1.التأييد السياسي الغربي. 2.الدعم الاقتصادي الغربي.	الولايات المتحدة وبريطانيا	المد الثوري العربي"مصر وسوريا" المدعوم من الاتحاد السوفييتي.
2.تلبية المطالب العربية.	1.تعريب الجيش. 2.إلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية	1956 1957	1.التأييد السياسي العربي. 2.الدعم الاقتصادي العربي.	مصر وسوريا والسعودية	بريطانيا والولايات المتحدة

3.تلبية متطلبات الدولة.	الانضمام إلى الاتحاد العربي "الهاشمي"	1958	1.الاتحاد مع دولة عربية ذات إمكانات اقتصادية واسعة 2.رد فعل على قيام الجمهورية العربية المتحدة.	العراق	الجمهورية العربية المتحدة "مصر وسوريا" والسعودية
4.أزمة سياسية مع المحيط الإقليمي العربي	طلب الحماية والدعم من الدول الغربية	58-1960	1.الحماية العسكرية والسياسية 2.الدعم الاقتصادي	الولايات المتحدة وبريطانيا	الجمهورية العربية المتحدة والسعودية والعراق.
5.محور الدول العربية المعتدلة "المحافظة"	تأييد السعودية في الأزمة اليمنية	62-1965	كسب دعم السعودية ذات الإمكانات المادية الواسعة	السعودية والولايات المتحدة	مصر وسوريا والعراق
6.الحرب مع إسرائيل 1967	دخول الحرب إلى جانب الدول العربية	1967	التأييد والدعم العربي	كافة الدول العربية	الدول الغربية وإسرائيل
7.أزمة سياسية داخلية وإقليمية	1.الصدام الداخلي مع المنظمات الفدائية. 2.إخراج المقاومة الفلسطينية من الأردن 3.طلب الحماية والدعم من الدول الغربية	70-1971	1.المحافظة على الكيان السياسي الأردني 2.المحافظة على مكتسباته الاقتصادية باتقاء الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة 3.كسب التأييد والدعم الاقتصادي الغربي	الولايات المتحدة وباقي الدول الغربية	سوريا ومصر وليبيا والعراق
8.إبراز الشخصية الفلسطينية المستقلة عن الأردن	قبول الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية	1974	تأييد ودعم كافة الدول العربية	الدول العربية النفطية	الدول الغربية وإسرائيل
9.اتفاقيات كامب ديفيد	عدم الانضمام ورفض قبول اتفاقيات كامب ديفيد	78-1979	تأييد ودعم الدول العربية الرافضة لكامب ديفيد	الدول العربية لا سيما دول الخليج والعراق	الدول الغربية وإسرائيل
10.أزمة الخليج الأولى	تأييد ودعم العراق في حربه مع	1980	تأييد ودعم الدول العربية النفطية	العراق والدول الخليجية	سوريا

	إيران			ومن ورائها الولايات المتحدة	
11.أزمة الخليج الثانية	1.رفض احتلال العراق للكويت 2.رفض التدخل الخارجي	90- 1991	1.الانسجام مع بعض ثوابت السياسة الخارجية 2.المحافظة على تماسك الجبهة الداخلية 3.المحافظة على استمرار الدعم العراقي	العراق	أغلبية الدول العربية والمعسكر الغربي
12.عملية السلام مع إسرائيل	1.الانضمام لمؤتمر مدريد 2.التوقيع على معاهدة السلام مع إسرائيل وإنهاء حالة الحرب معها	1991 1994	1.التخلص من تبعات أزمة الخليج/2 2.الحصول على التأييد السياسي والدعم الاقتصادي من الولايات المتحدة والدول الخليجية. 3.تقليص الإنفاق العسكري	الولايات المتحدة وباقي الدول الغربية الدول العربية الخليجية	- سوريا

وعند استعراض أهم تلك القرارات يتبيّن أن الأردن سعى لتأمين أكبر قدر ممكن من الدعم العربي، وعندما اتضح قصور هذا الدعم وميله نحو عدم الثبات أحياناً، سعى الأردن لتأمين البديل، وكان هذا، من خلال لجوئه إلى الدول الغربية(بريطانيا والولايات المتحدة) مباشرة. ففي الخمسينات كانت توجهات الأردن نحو الغرب من خلال اتخاذه لقرارات ذات ميول غربية، منها قرار محاربة الشيوعية عام 1953. ثم تبعه بمحاولة الانضمام لحلف بغداد عام 1955. ومن ثم، قبوله مبدأ أيزنهاور عام 1957. وكان لمعظم قراراته السياسية الخارجية داعماً دولياً، هذا الدور قامت به بريطانيا بشكل رئيس حتى أواخر الخمسينات، ثم حلت محلها الولايات المتحدة الأمريكية ولا تزال. وقد صاحب ذلك بعض التقلبات، إلا أنها كانت أكثر ثباتاً واستمرارية من موقف الدول العربية كداعم لقرارات سياسة الأردن الخارجية بكافة مضامينها كداعم إقليمي. إذ اتسم الداعم الإقليمي (الدعم العربي) بكثرة تقلباته على امتداد تلك الفترة، خاصة عندما يكون بمعزل عن الداعم الخارجي(الدولي)، وأعني به الدول الغربية المشار إليها. ففي القرارات التي اتخذها الأردن تلبية للمطالب العربية، مثل قرار تعريب الجيش عام 1956، وقرار إنهاء المعاهدة الأردنية-البريطانية عام 1957، كان الداعم لهذا القرار مصر وسوريا والسعودية، ولم يكن هناك داعم خارجي. أو بمعنى آخر تركت ساحة الدعم الخارجي مفتوحة، الأمر الذي ما لبث أن تغّير وتبدّل عليه الموقف بسرعة، وسرعان ما أفسح المجال أمام تدخل

القوى الخارجية للعب هذا الدور، واستمراره، وكان أكثر ركوناً إليه. وهذا الأمر برز جلياً عندما تدخّلت بريطانيا والولايات المتحدة لحماية ومساعدة الأردن في الأزمة السياسية والاقتصادية عام 1958، عندما انقلب الداعم الإقليمي إلى جهة مضادة، حيث استطاع الأردن تجاوز تلك الأزمة بتدخل الداعم الدولي الغربي. وهذا ما ثبتت صحته بالنسبة لقرار الأردن بدعم السعودية في الأزمة اليمنية (61-1965)، حيث اتخذ هذا الموقف لكسب تأييد، ودعم السعودية ذات البعد المادي(كداعم إقليمي).. وهذا الداعم الإقليمي(السعودية) كان بدوره مدعوماً- أيضاً-، من قبل الولايات المتحدة الأمريكية (كداعم خارجي). كذلك قرار الأردن عام 1967 بدخول الحرب إلى جانب الدول العربية ضد إسرائيل، كان الداعم الإقليمي(الدول العربية) ضعيفاً، ومكشوفاً من دون داعم خارجي مؤّثر، مما ترتب عليه خسارة الأردن للضفة الغربية. وهذا القرار تعلّم منه الأردن الكثير إذ أصبح لا يقدم على أي قرار سياسي خارجي دون أن يوفّر له داعماً خارجياً قوياً -خصوصاً كالولايات المتحدة- حتى نهاية الفترة المعنية بهذه الدراسة، باستثناء موقفه من أزمة الخليج الثانية (90-1991). ففي عام 1970، أقدم على إخراج المقاومة الفلسطينية من الأراضي الأردنية، بعد صدام عسكري معها، رافقه معارضة قوية من الدول العربية، ولكنه كان مدعوماً من الولايات المتحدة كداعم خارجي، فاستطاع تجاوز تلك الأزمة (الداخلية والإقليمية). وعند اتخاذه لقرار عدم الانضمام لاتفاقيات كامب ديفيد (78-1979)، كان الداعم الإقليمي الدول العربية كافة باستثناء مصر، ولم يكن خيار أمام الأردن إلا الرفض تماشياً مع الموقف العربي الرافض لها، ولكنه في الوقت نفسه استطاع أن يبقي الباب مفتوحاً مع الدول الغربية-خصوصاً الولايات المتحدة-التي كانت استراتيجيتها آنذاك" سياسة الخطوة-خطوة"، ولم تكن في عجلة من أمرها في دفع الأردن إلى ذلك"..تجنباً لعوامل التعرية من الداخل، وخطر الاجتياح العربي من الخارج.."[59]. أي أن واشنطن كانت أكثر تفهماً للموقف الأردني، ولم تكن راغبة في دفعة إلى المخاطر الداخلية والإقليمية. وبذلك يمكن القول بأن الولايات المتحدة كانت موجودة كداعم خارجي غير مباشر. علاوة على سعي الأردن لكسب تأييد الداعم الإقليمي (العربي) بهذا الموقف ذي التأثير، والبعد المادي الكبير. كذلك كان لقرار الأردن بدعم العراق في حربه مع إيران "أزمة الخليج الأولى" انطلاقاً من دعم معظم الدول العربية(الداعم الإقليمي)، والمدعوم-أيضاً-، من الداعم الخارجي" الدول الغربية ضد الثورة الإسلامية في إيران". أما أزمة الخليج الثانية 90-1991، فقد أدت إلى المفارقة العجيبة في مواقف الأردن، حيث خرج الأردن عن معظم ثوابته المعهودة حين انحاز في بداية الأزمة إلى جانب العراق، وترك ساحة الداعم الإقليمي مكشوفة- فيما عدا العراق-، وساحة الداعم الخارجي الدولي مكشوفة –أيضاً-. وكان لهذا الموقف ما يبرره في ذلك الحين، خاصة في بداية الأزمة، وذلك لعدة عوامل، منها [60]:

1-تناقص المساعدات الاقتصادية التي كانت تقدمها الدول الخليجية، على امتداد النصف الثاني من عقد الثمانينات.

2-الدعم الاقتصادي الكبير الذي كان يقدمه العراق للأردن.

3-العمق الاستراتيجي والأمني الذي يمثله العراق للأردن.. لا سيما مع تزايد تهديدات إسرائيل في ذلك الوقت للأردن، واتساع ترويجها لفكرة الوطن البديل للفلسطينيين في الأردن.

4-تسارع مظاهر انهيار الاتحاد السوفييتي، والانحياز الأمريكي المتصاعد لإسرائيل، وتجاهلها لمعطيات الهجرة اليهودية الجديدة ونتائجها.

5-اعتماد الدول الغربية لمبدأ تقديم المصالح الاقتصادية على المصالح السياسية في دعم أصدقائها. إذ كان التمويل الخارجي للأردن القادم منها يقدم على أسس تجارية، خاصة وأن الأردن كان يعيش أزمة اقتصادية خانقة، وكان يعاني من أزمة "تفاقم المديونية الخارجية".

6- عضويته مع العراق في مجلس التعاون العربي(بالإضافة إلى مصر واليمن)، خاصة وأن الأزمة نشبت في وقت كانت فيه، رئاسة المجلس للملك حسين. حيث كان من الطبيعي أن يلعب الأردن دوراً قيادياً لتلافي الصراع بين بلد تربطه به علاقات مشتركة.

كل هذه العوامل، مع وجود قوى داخلية مؤيدة للعراق، دفعته إلى تبني موقف فسّر من القوى الداعمة الإقليمية، والقوى الداعمة الخارجية، على أنه منحاز إلى العراق، لاسيما ذلك الشقّ من موقفه غير الداعم للتحالف الغربي المضاد للعراق. وبعد انتهاء الأزمة، وللتخلص من آثارها، وفي إطار سعيه لتأمين الداعمين الإقليمي والدولي-كأحد الأسباب- اتخذ الأردن قراره بالانضمام إلى مسيرة السلام (مدريد1991). ثم تبعه بقرار توقيع معاهدة السلام وإنهاء حالة الحرب مع إسرائيل عام 1994.. حيث كان الداعم الخارجي قوياً-الولايات المتحدة-، أما الداعم الإقليمي، فقد كان يراوح مكانه وفي حالة تردد، ولا حول له ولا قوة أمام قوة دفع الداعم الخارجي،وهكذا إلى أن تم تأمين الداعم الإقليمي - أيضاً - بإيحاء من الداعم الخارجي لمصلحة الأردن، بعدما ثبت صدق نوايا الأردن في ميوله الغربية، وتجاوبه مع توجهات هذا الداعم الاقتصادية والسياسية، خاصة وأن الأردن يعاني من أزمة اقتصادية، وهو بحاجة إلى دعم الدول الغربية ومؤسسات النظام الاقتصادي الدولي(مؤسسات بريتون وودز) في تطبيق سياسات التصحيح الاقتصادي. وهو بحاجة ماسة- أيضاً-، لإعادة جدولة الديون الخارجية المتراكمة والمستحقة، والتخفيف من أعبائها، وشطب بعض منها. وهذا ما دفعه في نهاية المطاف إلى السّير على طريق تحرير اقتصاده وإزالة العوائق أمام تمكينه من الاندماج في

الاقتصاد الغربي" اقتصاد السوق"، وذلك من خلال انسحاب القطاع العام من الأنشطة الاقتصادية الحيوية، وفتح المجال أمام القطاع الخاص، وأمام قوى العرض والطلب، واعتماد التخاصية، وتعديل رزمة التشريعات والقوانين الاقتصادية، وفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية، ورؤوس الأموال الخارجية.

الخاتمة

الخلاصة العامة

الاقتصاد مكون مهم من مكونات قوة الدولة القومية. وهو من أكثرها تأثرًا وتأثيرًا في سياستها الخارجية. وفي حالة اقتصاد الأردن ظهر بأنه غلب عليه طابع الضعف، مما أسهم في إضفاء حالة ضعف على قوة الدولة الأردنية في نهاية المطاف، خاصة مع تزايد تأثيراته وتفاعلاته السلبية مع المكونات الداخلية الأخرى . وهذا كله، جعل منه عاملاً ضاغطاً ومحدداً للسياسة الخارجية، ولم يكن أداة داعمة لحرية سلوكه السياسي الخارجي، مما جعل الأردن يعيش هاجسه الاقتصادي، جنباً إلى جنب مع هاجسه الأمني، اللذيْن انعكسا وأخذ بهما في أغلب قراراته السياسية الخارجية. وهذا كله يدعم مقولة أن هناك علاقة طردية بين قوة أو ضعف الاقتصاد، وقوة الدولة السياسية، خاصة في مجال توجيه مسار السياسة الخارجية، والتحكم بالبدائل المطروحة أمامها.

نتائج الدراسة:

أظهرت الدراسة أن للاقتصاد الأردني عدة سمات منها:

1-شح الموارد الطبيعية ومحدوديتها، والتي لعبت في إيجادها العوامل الطبيعية، والجغرافية، والسياسية، وغيرها. منها شح المواد الأولية والخام (باستثناء الفوسفات والبوتاس)، ومحدودية الأراضي الزراعية، وعدم وجود النفط، والنقص الحاد في مصادر المياه،..إلخ.

2-اختلال البنية الهيكلية للاقتصاد. وذلك، باختلال التركيب القطاعي وتدنيّ مساهمة القطاعات الإنتاجية (الزراعة، والصناعة والتعدين..) في الناتج المحلي الإجمالي

لصالح ارتفاع مساهمة أنشطة قطاع الخدمات.

3-الاعتماد على الاستيراد الخارجي لسد معظم احتياجات الأردن من السلع والخدمات.

4-الاعتماد على الإيرادات الخارجية لسد العجز في خزينة الدولة.

وهذه السمات وتفاقم حدتها عبر مراحل تطور الأردن على امتداد الفترة المعنية بالدراسة، خلقت مشاكل اقتصادية خرجت عن نطاق السيطرة، منها:

1-قصور القطاعات الإنتاجية وعدم مواكبتها للزيادات السكانية (الطبيعية والقسرية).. وبالتالي تدني مستويات الاكتفاء الذاتي في معظم منتجات أنشطة تلك القطاعات.

2-عجز الميزان التجاري المتراكم والمزمن، الذي ضغط –أيضاً-، ليشكل عجزاً في ميزان مدفوعات الدولة، خاصة مع انخفاض الفائض في ميزان المدفوعات، في معظم الأحيان على امتداد الفترة.

3-العجز المستمر في موازنات الدولة، وعدم قدرة الخزينة على الوفاء بالتزاماتها المالية التي زاد من حدتها إفرازات الصراع العربي- الإسرائيلي، والقضية الفلسطينية.. وما ترتب على ذلك، من تحمل الأردن لنفقات عسكرية باهظة. علاوة على أعباء إيواء آلاف اللاجئين في كل مرة، عبر مراحل الحروب العربية-الإسرائيلية، واستقباله لمشردي الأزمات السياسية، والحروب الأهلية في المنطقة (الحرب الأهلية اللبنانية 1976، حرب الخليج/1، وحرب الخليج/2..).

4-تراكم الديون الخارجية "المديونية"، وتزايد أعبائها بما يفوق القدرة على السداد، والوفاء بالتزاماتها المالية.

5-بروز مشاكل اجتماعية واقتصادية أخرى، مثل مشكلة البطالة التي واكبت المسيرة الاقتصادية على امتداد الفترة بدرجات متفاوتة. وكذلك، ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة، واتساع دائرة الفقر بين السكان..إلخ.

إن تفاقم مشكلات الأردن الاقتصادية أدت إلى تبعيته الاقتصادية. وهذه التبعية قادت إلى تبعية تجارية ومالية، علاوة على تبعيته التكنولوجية. فالتبعية التجارية تتأتى من خلال تزايد الاعتماد على استيراد المواد الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية من الدول المتقدمة (عجز الميزان التجاري). أما التبعية المالية فهي الوجه النقدي للتبعية التجارية، وبالتالي فإن من مظاهرها تزايد اعتماد الأردن على الإيرادات الخارجية، وعلى وجه الخصوص المساعدات والقروض الخارجية. وتزايد اعتماد الأردن على هذه المصادر عمّق من مشكلة عجز الموازنات السنوية

للدولة الأردنية، وخلق مشكلة "تفاقم المديونية الخارجية" وعدم القدرة على تحمل أعبائها. هذا بالإضافة إلى أن تزايد الاعتماد على الخارج (تجارياً ومالياً) أدى إلى زيادة حساسية الاقتصاد الأردني بالمؤثرات السياسية والاقتصادية الخارجية (الإقليمية والدولية)، وتحديد السلوك السياسي الخارجي للأردن كي يتجاوب مع هذه المؤثرات، ومن أن يصوغ مرتكزات سياسته الخارجية بما يتعايش معها، وأن يقدم على اتخاذ قرارات سياسية واقتصادية تتوافق وهذه المؤثرات الخارجية. وهذه الدوافع بما تضمنته من ضغوط (داخلية وخارجية) في واقع الأمر، هي التي تفسّر إلى حد بعيد معظم قرارات الأردن الخارجية على نحو ما تم استعراضه في هذه الدراسة على امتداد النصف الثاني من القرن الماضي.

وعليه يمكن القول، وفي ضوء ما يواجهه الاقتصاد الأردني من ضعف في الموارد، واختلال البنية الهيكلية، وتعاظم المشكلات الاقتصادية..أن الأردن كدولة لا يستطيع الاعتماد على قدراته، وإمكاناته الذاتية في الوقت الحاضر، والمدى المنظور على حل مشكلاته الاقتصادية وتجاوزها دون الالتجاء إلى مصادر التمويل الخارجي-الإيرادات الخارجية- التي أصبحت ركناً أساسياً، وسمة من سمات الاقتصاد الأردني بما يتضمنه ذلك من انعكاسات سياسية، واقتصادية. فعلى الصعيد الاقتصادي، أدى الاعتماد على الخارج إلى تعميق الاختلال الهيكلي في البنية الاقتصادية. وهذا بدوره أدى إلى خلق مشكلات اقتصادية جسيمة زادت من تبعية الأردن الاقتصادية للخارج. وقد كان من بين مظاهر هذه المشكلات: عجز الميزان التجاري، وعجز الموازنات السنوية، وتفاقم مشكلة المديونية الخارجية وتزايد أعبائها على الاقتصاد الأردني. أما على الصعيد السياسي، فقد أصبح هاجس التغلب على هذه المشكلات، والتكيّف معها المعضلة الأساسية التي تقف أمام حرية اتخاذ معظم قرارات السياسة الخارجية للأردن.

التوصيات:

على ضوء ما تم عرضه في هذه الدراسة من تحليلات، وما تم التوصّل إليه من نتائج، **توصي الدراسة، بما يلي:**

1-ضرورة العمل على بناء السياسة على الاقتصاد، لا العكس. بمعنى، تبني سياسة الاعتماد على الذات قدر المستطاع، وعدم الاعتماد على الإيرادات الخارجية (المساعدات والقروض الخارجية). وذلك، من خلال استثمار ما هو متوافر من موارد وإمكانات محلية، واستغلالها الاستغلال الأمثل بكفاءة اقتصادية عالية، سيما وأن الأردن يمتلك بنية تحتية متطورة، وعنصراً بشرياً مدرّباً، ويمتاز بموقع جغرافي متميز. علاوة على امتيازه نسبياً، بحالة من الاستقرار السياسي والاقتصادي، مقارنة بغيره من دول الجوار. وهذا كله في نهاية المطاف، لا

يتناقض مع انفتاحه الاقتصادي أو السياسي، بل يزيد من حرية قراره السياسي.

2-العمل على تقوية الجبهة الداخلية، بكل مؤثراتها الاقتصادية والسياسية، بما فيها تبني الإصلاحات السياسية، وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية، وتدعيم المسيرة الديموقراطية..لتشكل في النهاية قاعدة صلبة لانطلاق السياسة الخارجية.

3-العمل على تبني برامج اصلاحات اقتصادية فاعلة، وإيجاد بيئة استثمارية جاذبة لرؤوس الأموال الخارجية.

4-ضرورة العمل على خلق أطر وآليات تسهم في إرساء علاقات اقتصادية عربية وبناء اقتصادي، يصعب هدمه عند بروز خلافات سياسية آنية. مثل الانضمام لمجالس اقتصادية عربية لاسيما مع دول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى الدخول في مشروعات اقتصادية عربية متعددة الأطراف، تقلّ فيها الكلفة - توزيع الأعباء المالية بين الدول- وتعظُم فيها الفائدة..مثل مشروعات الربط الكهربائي، ومشروعات التنقيب عن المواد الأولية، ومشروعات الإفادة من مصادر المياه المتوفرة، والبحث عن مصادر جديدة للطاقة، وزيادة التوجه نحو التوسّع في التجارة البينية مع الدول العربية، والتوسّع في انتقال عوامل الإنتاج معها، خاصة وأن الأردن يمتاز بقوى بشرية مدربة وماهرة في مختلف القطاعات.

5-اعتماد البعد القومي للأمن الاقتصادي، وتوليف التوجه السياسي مع هذا الاتجاه، وتحسين المناخ السياسي الداعم له.

6-العمل على تقوية أواصر الترابط والتلاحم مع دول الجوار العربي، وعلى رأسها دول مجلس التعاون الخليجي، وسوريا والعراق ومصر وفلسطين ..إلخ. وإيجاد صيغ سياسية داعمة اقتصادياً كمرحلة أولى من مراحل الترابط، والتلاحم بين كافة أقطارالدول العربية.

7-البعد عن المحاور الإقليمية والدولية الموجهة ضد أي بلد عربي أو إسلامي.

8-السعي لإيجاد حل دائم وعادل للقضية الفلسطينية (بتراكماتها وإفرازاتها المختلفة)، سيما وأنها جوهر الصراع العربي-الإسرائيلي في المنطقة. والأردن هو أقرب الدول العربية لها، وله مصالح حيوية لابد من الأخذ بها في أية تسوية، فهو أكثرها التحاماً معها تاريخياً واقتصادياً وسياسياً وديموغرافياً.. ولأن بقاءها دون حل عادل ودائم يبقى الأردن في حالة هاجس أمني، واقتصادي مستمر ككيان سياسي دائم البحث عن مساند وداعم خارجي، خاصة مع ضعف الداعم الإقليمي(العربي). فإيجاد حل سياسي عادل ودائم لهذه القضية بالنسبة للأردن

يعدّ عاملاً أساسياً في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتقليص الضغوط على موارده المحدودة أصلاً. بما في ذلك، تقليص الإنفاق العسكري، وتخفيف الضغط السكاني،..وتوجيه الموارد إلى المجالات التي تخدم التنمية الاقتصادية، مع تحسين المناخ الجاذب للاستثمارات الخارجية، لاسيما العربية منها، ويؤدي في النهاية إلى التخفيف من أعباء الأردن، ويحد من مشكلاته الاقتصادية المزمنة.

9-التفريق بين الالتزام بالسلام كهدف سياسي مرحلي، وبين العلاقة مع "إسرائيل". فالسلام كالتزام يجب أن يكون مشروطاً بإعادة الحقوق إلى أصحابها. أما العلاقة مع إسرائيل فيجب أن تكون آخر اهتمامات الأردن، ويجب أن لا تكون، أيضاً - بأي صيغة كانت- على حساب العلاقة مع أية دولة عربية أخرى، وأن لا تكون تلك العلاقة جسراً اقتصادياً تعبر منه "إسرائيل" إلى اقتصاديات الدول العربية. هذا بالإضافة إلى ضرورة توظيف تلك العلاقة واستثمارها من أجل تخفيف المعاناة الإنسانية لأبناء الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال على مختلف الأصعدة.

10-وباعتبار أن العلاقة مع الغرب، ومع الولايات المتحدة الأمريكية على وجه التحديد من ثوابت سياسة الأردن الخارجية التي أسسها الملك حسين، ويسير عليها نجله الملك عبدالله الثاني فيجب العمل على استثمار تلك العلاقة بما يخدم قضايا الأردن الوطنية، وقضايا الأمة العربية، خاصة في مجال الضغط على "إسرائيل" لانتزاع حقوق الشعب الفلسطيني، لإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني.

الهوامش

(1) علاء الحديدي، **الدبلوماسية**، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف،1995) ، ص 11.
(2) عبد الخالق عبد الله ، **العالم المعاصر والصراعات الدولية** ، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة133، 1989)، ص 43.
(3) حسن علي الإبراهيم ، **الدول الصغيرة والنظام الدولي: الكويت والخليج**، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، الطبعة الاولى، 1982)، ص 75-102 .
(4) صلاح الدين بحيري ، **جغرافية الأردن** ، (عمان: مكتبة الجامع الحسيني، ط2، 1991) ، ص 153.
(5) علي محافظة، **العلاقات الأردنية – البريطانية: منذ تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة1921-1957**،(بيروت: دار النهار للنشر، 1973) ، ص 266-268.
(6)غازي صالح نهار، **القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخليج- آب 199-آذار 1991: دراسة في المتغيرات الداخلية المؤثرة في صناعة القرار**،(عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1993) ، ص 28.
(7) الدستور الأردني لعام 1952 وتعديلاته،(عمان: مطبوعات مجلس الأمة، طبعة عام 1986)، المواد من 25-40.
(8) غازي نهار، مرجع سابق ، ص 33-34.
(9) P. Gubser , Jordan Crossroads Of Middle Eastern Events , (Boulder Colo: Westview Press , 1983) , p.p. 89-99 .
(10) سعد أبو دية، عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية: الضوابط والمقومات، (عمان: دار الثقافة والفنون، 1983)، ص175.
(11) غازي نهار، مرجع سابق ، ص41-42.
(12) الملك حسين بن طلال، مهنتي كملك: أحاديث ملكية، نشرها بالفرنسية فريدون صاحب جم، ترجمة د. غازي غزيل، (عمان: الدار العربية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1987)، ص 196.
(13) المصدر السابق، ص 185.
(14) وزارة الإعلام الأردنية، الوثائق الأردنية لعام 68-1972، (عمان: دائرة المطبوعات والنشر- وزارة الإعلام، 1983)، ص329.
(15) الملك حسين بن طلال، مهنتي كملك..، مرجع سابق لنفس المؤلف، ص242.
(16) الملك حسين بن طلال، مهنتي كملك..، مرجع سابق لنفس المؤلف ، ص 115.
(17) غازي نهار، مرجع سابق لنفس المؤلف، ص 39.
(18) سعد أبو دية، مرجع سابق لنفس المؤلف، ص 175.
(19) نبال الخماش، ومحمد عبد الله أبو علبه، الهاشميون والثورة العربية الكبرى: سلسلة النطق السامي 52-1997، الجزء الأول، (عمان: مركز البتراء للصف الضوئي، 1997)، ص 240.
(20) محمد عوض الهزايمة، السياسة الخارجية الأردنية: في النظرية والتطبيق مع المعاهدة

الأردنية-الإسرائيلية وملحقاتها، (عمان: دار عمار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،1999)، ص 242 .

(21) وزارة الإعلام الأردنية، الأردن حقائق وأرقام ، (عمان: دائرة المطبوعات والنشر-وزارة الإعلام، 1995)، ص 55.

(22) محمد فضة، الأردن ومؤتمرات القمة، (عمان: منشورات لجنة تاريخ الأردن، 1991)، ص63.

(23) الملك حسين بن طلال، مجموعة خطب جلالة الملك52-1977..، مرجع سابق لنفس المؤلف، ص205.

(24) نبال الخماش،ومحمد أبوعلبه،الهاشميون والثورة العربية الكبرى.،مرجع سابق لنفس المؤلفان، ص600.

(25) نبال الخماش، مقدمة في الخطاب السياسي الأردني:استناداً للنطق السامي وخطب الملك حسين بن طلال52-1998، الجزء الأول: الأردن والعلاقات العربية،(عمان:المكتبة الوطنية،1998)،ص87.

(26) الملك حسين بن طلال، مهنتي كملك..، مرجع سابق لنفس المؤلف، ص84.

(27) المصدر السابق ، ص 187.

(28) المصدر السابق ، ص 82-83.

(29) نبال الخماش، مقدمة في الخطاب السياسي الأردني..، مرجع سابق لنفس المؤلف، ص 59.

(30) الملك حسين بن طلال، مجموعة خطب جلالة الملك..، مرجع سابق لنفس المؤلف، ص666.

(31) المصدر السابق، ص 666.

(32) نبال الخماش، ومحمد أبو علبة، الهاشميون والثورة العربية الكبرى..، مرجع سابق لنفس المؤلفان، ص296، و ص 300.

(33) غازي نهار ، مرجع سابق ، ص 40.

(34) الملك حسين بن طلال، مجموعة خطب جلالة الملك..، مرجع سابق لنفس المؤلف، ص 663.

(35) المصدر السابق، ص 555.

(36) أمين مشاقبة، في التربية الوطنية: النظام السياسي الأردني والمسيرة الديمقراطية، مرجع سابق لنفس المؤلف، ص352-353. كذلك د. محمد عوض الهزايمة، مرجع سابق لنفس المؤلف، ص 243.

(37) محمد عوض الهزايمة، مرجع سابق لنفس المؤلف، ص 75.
كذلك: د.أمين مشاقبة، مرجع سابق لنفس المؤلف، ص 352.

(38) كامل أبو جابر، التحول الاقتصادي والتغير الاجتماعي منذ عام 1920 وأثره على القوى العاملة الأردنية في سوق العمل الأردني: تطوره، خصائصه، آفاقه المستقبلية،(عمان:دار البشير،1991)، ص14.

(39) الملك حسين بن طلال، مجموعة خطب جلالة الملك..، مرجع سابق لنفس المؤلف، ص666.

(40) وزارة الإعلام الأردنية،الأردن حقائق وأرقام..، مرجع سابق لنفس المؤلف، ص 55.

(41) هارولد ساوندرز، الجدران الأخرى: سياسة عملية السلام العربي-الإسرائيلي، ترجمة د. حسين عبدالفتاح، (عمان: مركز الكتب الأردني،1989)، ص 127.

(42) خالد الحباشنة، العلاقات الأردنية-الإسرائيلية: الجذور والآفاق، مع الوثائق الكاملة للاتفاقيات المعقودة بين الطرفين، (عمان: المؤسسة الصحفية الأردنية"الرأي"، 1999)، ص 34.

(43) وزارة الإعلام الأردنية، وثائق أردنية: معركة السلام، المسار الأردني- الإسرائيلي من مؤتمر مدريد إلى إعلان واشنطن، (عمان: منشورات دائرة المطبوعات والنشر-وزارة

الإعلام، 1994)، ص6-7.
(44) المصدر السابق، ص 7.
(45) خالد حباشنه، مرجع سابق ، ص 40.
(46) محمد عوض الهزايمة، مرجع سابق ، ص 243-244.
(47) الملك حسين بن طلال، مهنتي كملك..، مرجع سابق ، ص 211.
(48) خالد الحباشنة، مرجع سابق لنفس المؤلف، ص 41.
(49) موشيه زاك، الحسين والسلام: العلاقات الأردنية- الإسرائيلية، ترجمة دار الجليل،(عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية،1999)، ص 26.
(50) الملك حسين بن طلال، مهنتي كملك..، مرجع سابق ، ص101.
(51) المصدر السابق، ص 202.
(52) المصدر السابق، مهنتي كملك..، ص 180.
(53) أمين عواد بني حسن، التحديث والاستقرار السياسي في الأردن..، مرجع سابق ، ص77-78
(54) روبرت د. كانتور، السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة د. أحمد ظاهر،(عمان: مركز الكتب الأردني،1989)، ص465.
(55) محمد فضة، الأردن ومؤتمرات القمة-مرجع سابق ، ص 46.
(56) مركز دراسات الشرق الأوسط، التقرير: توجهات السياسة الخارجية الأردنية في عهد الملك عبد الله الثاني، (عمان:مركز دراسات الشرق الأوسط، أيار/مايو 1999)، ص55-56.
(57) هاني الحوراني، الثابت والمتغير في مشكلات الأردن الاقتصادية..، مرجع سابق لنفس المؤلف، ص116.
(58) بدأ الأردن بواكير قراراته الاقتصادية بوضع خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كان أولها برنامج السنوات العشر(52-1962)، ثم برنامج للسنوات الخمس(63-1967) أعيدت صياغته ليغطي السنوات السبع(64-1970) والذي توقف العمل به نتيجة لحرب 1967، واحتلال الضفة الغربية، وما أعقبها من اعتداءات إسرائيلية وأحداث داخلية. ثم أستأنف الأردن قراراته الاقتصادية بوضع الخطة الثلاثية(73-1975)، تبعها بخطط خمسية(76-1980) و(81-1985) و(86-1990)و(93-1997)..إ لخ.للمزيد انظر:
وزارة التخطيط الأردنية، **خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام 99-2003**،(عمان: إصدار مديرية الدراسات والسياسات-وزارة التخطيط، 1999)، ص 5.
(59) هارولد هـ. ساوندرز، مرجع سابق ، ص 115.
(60) أسامة عيسى تليلان، السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية، (عمان: وزارة الثقافة الأردنية، الطبعة الأولى،2000)، ص 152-153.